

«دفعه أولى».. الإدارة المحلية تدعم «دمشق» بـ ٣ مليارات لتنفيذ ٥٧٥ كشكاً مدير الأملك لـ«الوطن»: تجميز ٣ ساحات لأكشاك مؤقتة حتى الآن لجنة من المحافظة لدراسة الطلبات وتخصيص ذوي الشهداء وجرحى الحرب

فادي بك الشريف

كشف مدير الأملك العامة في محافظة دمشق بشار الأشقر أن وزارة الإدارة المحلية قدمت إعانة مالية بقيمة ٣ مليارات ليرة دعماً للوحدات الإدارية في المحافظة «دفعه أولى» لإقامة ٥٧٥ وحدة بيع مؤقتة ضمن الإسكان التفاعلية المخصصة لهذا الأمر بما يعادل عدد رخص الإشغال الممنوحة البالغة ٢٢٤ رخصة إضافة إلى ٣٥٠ من عدد الطلبات لتشكّل ما نسبته ٢٥ بالمئة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» ذكر الأشقر أن الكتلة المالية هي من الإيرادات المحلية المحولة مركزياً. استناداً إلى التعميم الذي أصدرته الوزارة القاضي بمنح المحافظات دعماً مالياً لمصلحة الوحدات الإدارية، لتقوم بدورها بإيجاز وحدات بيع مؤقتة بين الأشقر أن ٣ ساحات أصبحت جاهزة كوحدات معدنية مع الشواشر في الزيلطاني بواقع ١٧٧ وحدة بيع، والتضامن ٩٢ وحدة وابن النفيس ٣٣ وحدة بيع. على أن يتابع تجهيز بقية الساحات في ابن عسّكر بواقع ٣٣٥ وحدة بيع، وفهر عيشة ٥٤ وحدة، والطالبة جسر جرمانا ٤٨ وحدة، والصوفانية ١٦٣ وحدة بيع على أن يزداد العدد بموجب الإعانة المقدمة من الإدارة المحلية، وفي حي الزهور ١١٨ وحدة بيع، والسويقة ١٢٢ وحدة بيع، وسوق الهال القديم ١٥٨ وحدة، وجانب ومقابل سوق مساكن برزة بواقع ٣٠ وحدة بيع. كما أوضح مدير الأملك أنه تم تشكيل لجنة يرأسها عضو المكتب التنفيذي المخضّم وعضوية مكتب شؤون الشهداء والتنمية المحلية في المحافظة، لتخصيص



١٣٣٠ كشكاً بدمشق.. ورخص إشغال مؤقتة حتى نهاية العام «غير قابلة للتجديد»

حتى نهاية الشهر العاشر من الشهر الجاري. وحسب الأشقر يتم العمل على تجهيز ١١٠٠ وحدة بيع مؤقتة ضمن عدد من الساحات ومن المتوقع أن يصل العدد الإجمالي إلى ١٣٣٠ وحدة بيع. أقصاهم من تاريخ انتهاء مدة رخص الإشغال.

الاسماء في المحافظة ودراسة الطلبات المقدمة، واستكمال تجهيز مختلف المناطق والساحات التفاعلية المقترحة والمعلن عنها خلال الفترة القادمة ليتم إشغالها من ذوي الشهداء وجرحى الحرب بموجب الممنوحة للمحافظة ومختلف المحافظات

الاسماء في المحافظة ودراسة الطلبات المقدمة، واستكمال تجهيز مختلف المناطق والساحات التفاعلية المقترحة والمعلن عنها خلال الفترة القادمة ليتم إشغالها من ذوي الشهداء وجرحى الحرب بموجب الممنوحة للمحافظة ومختلف المحافظات

والبيئة دعماً مالياً للوحدات الإدارية في ريف دمشق قيمته ٣ مليارات لتنفيذ الأكشاك ضمن ساحات محددة في أماكن ضمن نطاق حدود كل وحدة، ليصل إلى توزيع الإعانة كدعم للوحدات الإدارية بريف دمشق التي تنتشر فيها الأكشاك، علماً أن عدداً من الوحدات الإدارية بالمحافظة حددت الساحات المخصصة لوضع الأكشاك.

هذا ونص تعميم وزارة الإدارة المحلية على أنه تلتزم المحافظات خلال مدة أقصاها يوم ٣١ من الشهر العاشر من العام الحالي بإيجاز عدد إجمالي من وحدات البيع المؤقتة يعادل عدد رخص إشغال الأكشاك الممنوحة والدائمة لذوي الشهداء وجرحى الحرب التي تنتهي مدتها نهاية الشهر الحالي، إضافة إلى ٢٥ بالمئة من عدد طلبات رخص إشغال أكشاك التي تقدم بها ذوي الشهداء وجرحى الحرب وذلك من كتلة الاعتماد المخصص من الوزارة لهذه الغاية وحسب البيانات النهائية المعتمدة.

وأكد التعميم أنه تقوم الوحدات الإدارية بمنح رخص إشغال مؤقتة لمدة أقصاها ١٢/٢٠٢٤ غير قابلة للتجديد لذوي الشهداء وجرحى الحرب الذين تنتهي مدة رخص إشغالهم «للاكشاك أو البيسطات» بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠ وذلك على المواقع التي يشغلونها حالياً وتعتبر رخص الإشغال هذه الممنوحة بموجب هذا البند منتهية حكماً في نهاية العام الحالي، ويترك لذوي الشهداء وجرحى الحرب الذين تنتهي مدة رخص إشغالهم حرية التصرف بهائلك الأشكال المملوكة لهم خلال مدة أقصاهم من تاريخ انتهاء مدة رخص الإشغال.

في غضون قدمت وزارة الإدارة المحلية

هبوط حاد بالإنتاج لا يتجاوز ٣٢ ألف طن.. والحرارة السبب الأول موسم غير مبشر للزيتون في طرطوس

١١ مليوناً يثمر منها عشرة ملايين ضمن ٧٥ ألف هكتار



طرطوس- ريا أحمد

يعتبر هذا العام سنة إثمار لموسم الزيتون الذي من المفترض أن يتجاوز إنتاجه المئة ألف طن، لكن في الواقع لم يتجاوز ٣٢ ألف طن فقط وذلك قياساً بسنة المعامزة الماضية ١٠٤٠٠ طن وسنة الإثمار لعام ٢٠٢٢ والتي شهدت إنتاج ٢٥٠ ألف طن، بعدد أشجار يصل ١١ مليوناً يثمر منها عشرة ملايين ضمن ٧٥ ألف هكتار. رئيس دائرة الأشجار الممطرة في مديرية زراعة طرطوس محمد عبد اللطيف أكد لـ«الوطن» أن الإنتاج شهد هبوطاً كبيراً قياساً بسنة عطاء ولم يتجاوز ٣٢ ألف طن وذلك بسبب الظروف الجوية حيث شهدت السنة ارتفاعاً بدرجات الحرارة في شهر نيسان، على حين الزيتون بحاجة لدرجة حرارة تتخفف عن سبع درجات لمدة تتراوح بين ٤٥٠ و٦٠٠ ساعة لتتحول البراعم الخضراء إلى ثمرية وهذا لم يحصل.

وعن دور الأمراض التي تعرضت لها الأشجار، أوضح أن مرض ذبابة الثمار التي تصيب بعض الزيتون في الأونة الأخيرة ليست لها علاقة بكمية الإنتاج كونها تصيب الثمرة أي بعد الإثمار حيث قامت المديرية بتسبيح الفلاح على تعليق المصائد على كل حقول الزيتون وتوزيع المواد الجاذبة «بيوفوسفات الامونيوم» وميرويليزات البروتين، اللازمة لمكافحة هذه الحشرة. ولفت إلى أن عمليات الرش لمكافحة مرض عين الطاووس استمرت من مديرية الزراعة من ٣/١ حتى ٥/٣١ حيث

٦٩ بالمئة وجرارة تتجاوز ٢٢ درجة ولاسيما بالقرب من المسطحات المائية وهو الذي يعتبر المرض الأخطر لأنه يضرب الأوراق ويؤدي إلى تساقطها وبالتالي يقلل المسطح الخضري بالشجرة وفقدان التركيب الضوئي لتحاول الشجرة تعويض الفاقد بدلاً عن الإثمار. رئيس اتحاد الفلاحين بطرطوس فؤاد علوش أكد لـ«الوطن» أن الإنتاج لم يصل إلى ٣٢ ألف طن لأنه من

قدمت المديرية المرشات والمحروقات اللازمة والمزارع اشترى المبيد فقط، مشيراً إلى أن المزارع الذي لم يقم ويقص ويسمد ويحرق أرضه لم يحظ بالإنتاج الكافي، لأن الشجرة وإن كانت بعليّة إلا أنها في هذه الظروف المتأخّجة تحتاج للعناية جداً والمراقبة الدائمة.

المتوقع أن تتعرض الشجرة خلال الشهر القادم لارتفاع حرارة وبالتالي مشكلة ذبابة الثمار. ولفت إلى أن الفلاح يحتاج إلى نوعين أسمدة هما الأزوت والسيوبريوسفات وتجاوز سعرهما للمليون ليرة وبالكاد هذا المبلغ يكفي خمسين شجرة وبالتالي الفلاح لم يحصل على الدعم مساندة والتكيات التي وزعت من المصرف الزراعي قليلة وغير كافية.

اللحام: الطعون المقدمة لم تؤيد بأي وثيقة أو إثباتات تثبت جدية ما أثير فيها «الدستورية العليا» ترد جميع الطعون المقدمة من مرشحين لعدم استيفائها الشروط الدستورية والقانونية

الوطن

أعلن رئيس المحكمة الدستورية العليا محمد جهاد اللحام أن المحكمة بتت (اليوم) أمس جميع الطعون التي تلقّتها بخصوص انتخابات مجلس الشعب، ورتبها شكلاً لعدم استيفائها الشروط المخصوص عليها في الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا والانتخابات العامة. وأكد اللحام في تصريح له للإعلام الرسمي أنه تم النظر بالطعون المقدمة إلى المحكمة الدستورية العليا بخصوص نتائج انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الرابع والحبث بها استناداً إلى أحكام الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا وقانون الانتخابات العامة. وأوضح اللحام أن جميع الطعون التي تلقّتها المحكمة وعددها ٤٧ طعناً تبين أنها لم تؤيد بأي وثيقة أو إثباتات، تثبت جدية ما أثير فيها، وبقيت أفعالاً مجردة غير مؤيدة بأي دليل، فضلاً عن أن ما شملته في لائحة الطعن لا يصلح لأن يكون محلاً للطعن في نتيجة الانتخابات ولا يقدم أمام المحكمة الدستورية العليا وهذا ما جعل تلك الطعون مستوجبة عدم القبول شكلاً.



وكانت مصادر في المحكمة الدستورية العليا أكدت في تصريح سابق لـ«الوطن»، لائحة إلى أن المحكمة درست الأدلة المقدمة والقانون وفقاً لمهامها وصلحايتها في دراسة الطعون، مبينة أنها سوف تنشر

مع قراراتها في الجريدة الرسمية المبررات والأسباب التي أدت إلى اتخاذ قرارها، لافتة إلى أن المحكمة درست الأدلة المقدمة من الطاعنين ومدى جديتها وخصوصاً أن قرارها مبرم لا يقبل أي طريق من طرق

الأعضاء إلى عقد جلسة خلال خمسة عشر يوماً من تسميتها. وبدأت المحكمة الدستورية باستقبال طلبات الطعون من المرشحين الذين لم يفوزوا بالانتخابات في اليوم التالي لإعلان نتائج الانتخابات أي من يوم التاسع عشر من الشهر الحالي واستمرت على مدار ثلاثة أيام لتبدأ بعدها المحكمة الدستورية في الت في الطعون من اليوم التالي لاتهاء مدة تقديمها واستمرت خلال سبعة أيام. وكان رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات جهاد مراد أعلن نتائج انتخابات مجلس الشعب فأكد أن نسبة المشاركة في الانتخابات بلغت ٣٨,١٦ بالمئة، مؤكداً في مؤتمر صحفي خاص بإعلان النتائج أن نتائج الانتخابات عكست أوسع تفعيل للشعب السوري بمختلف فئاته وقطاعاته الأمر الذي يتيح لمجلس الجديد أداء دوره الوطني على أكمل وجه. ويعد إعلان اللجنة القضائية العليا للانتخابات نتائج انتخابات مجلس الشعب بلغت نسبة التغير في المجلس أكثر من ٦٢ بالمئة، أي أن هناك نحو ٩٤ عضواً حافظوا على عضويتهم في المجلس، ودخل ١٥٦ عضواً جديداً.

المراجعة وينشر في الجريدة الرسمية. وأشارت المصادر إلى أنه بعد صدور نتائج الاعتراضات يصدر مرسوم تسمية أعضاء مجلس الشعب الفائزين في الانتخابات وفق ما ينص عليه الدستور ومن ثم يتم دعوة

مدير تربية دمشق لـ«الوطن»: ٥٠ ألف طالب بدمشق يتقدمون للامتحانات ارتياح من امتحان اللغة العربية.. والتكميلية مستمرة حتى الثامن الشهر القادم

متابعة التفاصيل بدقة لضمان تحقيق أعلى معايير الجودة والشفافية في الامتحانات

فادي بك الشريف

أكد مدير تربية دمشق عبد الكريم الحماذ لـ«الوطن»، أن امتحان اللغة العربية أسس سار يبسر وسهولة وبالشكل المطلوب، منوهاً بوجود ارتياح من الطلاب حول طبيعة الأسئلة. وينتقد الطلبة اليوم الإثنين إلى امتحان التربية الدينية بينما يتقدمون غداً إلى امتحان اللغة (الفرنسية - الروسية)، والفزياء بـ الشهر القادم، وعلم الأحياء بـ الشهر، والتربية الوطنية بـ الشهر، واللغة الإنكليزية بـ الشهر القادم، بينما يختتم الطلبة امتحاناتهم بالقدم مادة الكيمياء بـ الشهر.

وتنقد الحماذ أسس عدداً من المراكز الامتحانية في المحافظة شملت مركز صلاح الدين الهيج، ومركز الشريف الرضي، ومركز نهلة زيدان، للاطمئنان على حسن سير العملية الامتحانية وضمان توفير بيئة مناسبة للطلاب. وخلال جولته، اطلع مدير التربية على واقع الامتحانات في هذه المراكز والتأكد من تطبيق التعليمات الوزارية الناظمة للعملية الامتحانية والالتزام بها. وفي ختام الجولة، عقد الحماذ بحضور معاونيه شؤون التعليم الثانوي أصف زبون، ورئيس دائرة الامتحانات في مديرية التربية، اجتماعاً مع مندوبي وزارة التربية المكلفين عمل الامتحانات حيث جرت مناقشة أداء المراكز الامتحانية في المحافظة والتحديات وتقييم



موزعين على ٧١٢ مركزاً امتحانياً في كل المحافظات، حيث يتقدم للفقر الأدبي ١٣٥٧٨٤ طالباً وطالبة، والعلمي ١٣٥٧٨٤ طالباً وطالبة، والثانوية الشرعية ١٤٣٠ طالباً وطالبة، وسط تضافر الجهود في جميع مفاصل العمل في وزارة التربية لنجاح العملية الامتحانية في جميع المحافظات، وتم التأكيد على توفير كل المستلزمات اللوجستية للعملية التربوية، حيث تكون امتحانات هذه الدورة جيدة ومرجة، كما تم الطلب من جميع رؤساء المراكز الامتحانية التعامل الأبوي مع جميع الطلاب. وبلغ عدد الطلاب المسجلين للدورة الثانية ١٨٣٥٢ طالباً وطالبة بين محسن ومكتمل

هذا ويتوجه إلى الامتحانات في سورية أكثر من ١٨١ ألف طالب وطالبة من مختلف فروع الشهادة الثانوية لتقديم امتحانات الدورة الثانية للشهادة الثانوية بين مكتمل ومحسن، وسط تضافر الجهود في جميع الجهات المعنية لتجاوز أي عقبات وضمان نجاح العملية الامتحانية بشكل كامل. وفي تصريح لـ«الوطن» شدد الحماذ على ضرورة أن تكون دمشق المحال الذي يحتذى به على صعيد العملية الامتحانية وسيرها بالشكل المطلوب، مشيراً إلى أن عدد الطلاب المتقدمين لامتحانات بدمشق يصل إلى ٣٣ ألفاً للفرع العلمي، و١٦ ألف طالب للفرع الأدبي، بينما يصل عدد المراكز الامتحانية إلى ١٦٦ مركزاً.